دور التخطيط ألاستراتيجي في رسم مستقبل إقليم كوردستان

م.م. إلياس طاهر محمدأمين
كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة التنمية البشرية

المقدمة

إن التخطيط الاستراتيجي كألية فعالة لإستشراف المستقبل وتحديد غايات وأمال وأهداف الاشخاص الطبيعية والمعنوية تكون في بالغ الاهمية ، إذ إن العمل بدون التخطيط يصبح ضرباً من العبث وضياع الوقت سدى ، ولأن العالم اليوم اصبح أكثر ترابطاً وتشابكاً وتواصلاً وتفاعلاً وأصبحت التحولات والتغيرات والتبدلات اكثر تسارعاً وذلك بفضل التطورات الهائلة في حقلي المعرفة والتكنلوجياً من ناحية، والمشاكل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والتكنلوجية من ناحية أخرى ، اصبح اللجوء الى التخطيط الاستراتيجي حاجة ماسة وضرورة فائقة الاهمية بالنسبة للدول والمنظمات الدولية والاحزاب السياسية .....الخ .

ونظرا لأن إقليم كوردستان يمر بمرحلة صعبة وحساسة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وهناك توجهات نحو الاستقلال وتشكيل دولة كردية مستقلة ، فهوبحاجة ماسه الى التخطيط الاستراتيجي والتفكير الدقيق للمستقبل .

اهمية البحث:

أهمية هذا البحث تكمن في تقوية محاولات ومواقف الاقليم لتكون اكثر دقة وانجح تعاملاً مع المستقبل والاحداث والتطورات الداخلية والاقليمية والدولية وكذلك وبفضل التخطيط الاستراتيجي يتعامل الاقليم مع التحديات والصعوبات الأنية والمستقبلية من خلال التصورات المسبقة والتحليلات الدقيقة لها ومن ثم تكون اكثر تقارباً من تحقيق الاهداف .

اشكالية البحث:

أن إشكالية البحث تظهر في الاسئلة التالية ، هل يحتاج اقليم كوردستان الى خطة استراتيجية قومية شاملة ؟ ماهو مدى ضرورة هذا التخطيط ؟ وماهي المقومات الموجودة في اقليم كوردستان لتقوية صياغة علمية ودقيقة للتخطيط الاسترتيجي؟ اوماهي المعوقات التي تعترض طريق التخطيط الاستراتيجي ؟ وهل يمكن تجاوز هذه التحديات ؟ وكيف ؟ والكثير من الاسئلة الاخرى التي نحاول الاجابة عليهامن خلال هذا البحث .

فرضية البحث:

والفرضية الاساسية لهذا البحث هي في حال توجه الاقليم الى صياغة خطة استراتيجية قومية لرسم المستقبل وذلك بالاعتماد على المقومات الاساسية المتوفرة لديه بشكل خاص ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية ، قد يكون أحسن التعامل مع المستقبل واستطاع السيطرة على

المعوقات والتحديات التي تعترض طريقه في المستقبل ، ولكن وفي حال عدم الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي تقترب الاقليم من حافة الهاوية وتتكرر الاخطاء التأريخية وتفقد السيطرة للتعامل مع القضايا الرئيسة بعقلانية ودقة وكما هو مطلوب وتدور في دائرة مفرغة نهايتها كبدايتها.

منهجية البحث:

وفي هذا البحث تم ألاعتماد على مناهج ثلاثة وهو المنهج التحليلي لتحليل المعلومات ومنهج التقييم العقلاني لتقييم المقومات والتحديات والمنهج المستقبلي لتوضيح الرؤية ولإستشفاف المستقبل .

هيكلية البحث:

ويتوزع هذا البحث على مبحثين ، المبحث الاول تحدثت فيه عن المفاهيم الاساسية المرتبطة بالموضوع وكذلك وضحت فيه أنواع الاستراتيجيات في الحقول المختلفة وذلك في مطلبين ، اما في المبحث الثاني تناولت اهم المقومات والمعوقات التي تساعد وتعرقل صياغة الخطة الاستراتيجية القومية لأقليم كوردستان ، وأنهيت البحث بمجموعة من الاستنتاجات و التوصيات الختامية .

المبحث الأول

مفهوم التخطيط الاستراتيجي وانواعه

المطلب الأول

مفهوم التخطيط الأستراتيجي

إن مفهوم التخطيط الأستراتيجي يتضح أكثر عندما يؤخذ كمصطلح والذي يتكون من من كلمتين مختلفتين وهما التخطيط والاستراتيجية ، ونتوقف عند هاتين المفردتين كل على حده :

أولاً التخطيط :

عندما نتفحص التأريخ نجد ان التخطيط وجد في أولى مراحل الحياة الانسانية على الرغم من أنه كان يتسم بالبساطة وعدم التعقيد ، لأن الانسان وبطبيعته يفكر قبل ان يبدأ الخطوات أو أية عملية ينوى القيام بها [١] ولكن التخطيط بالمعنى العلمي والدقيق ظهر مع بداية القرن الماضي وخاصة بعد إندلاع الحربين العالميين الاولى والثانية . ويمكن تعريف التخطيط بانه أسلوب علمي وعملي للربط بين الاهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها ورسم معالم الطريق الذي يحدد جميع القرارات والسياسات وكيفية تنفيذها مع محاولة التحكم في الاحداث عن طريق إتباع سياسات مدروسة ومحددة الاهداف والنتائج .[٢] أو هو تطوير نظامي لبرامج الافعال، والهدف منها تحقيق الاهداف من خلال عملية التحليل والتقييم واختيار الفرص الملائمة . [٣]

وبهذا يمكن تحديد معنى التخطيط على أنه عملية علمية وإدارية تقوم بها وحدة من وحدات المجتمع الدولي أو الداخلي في الدولة وذلك في محاولة لتسخير الموارد والامكانات والقدرات والمعلومات المتوفرة لتحديد الحالة التي من الممكن ان تتسم بها المستقبل وكيفية التعامل معها .

ومن هذا التعريف يتوضح لدينا أنه هناك مفاهيم مرتبطة بالتخطيط والتي يجب توضيحها لفهم أدق للعملية التخطيطية منها :

١- المستقبل والدراسات المستقبلية : يدل المستقبل لغة على زمن أت بعد الحال ، اي انه يمثل الحلقة الاخيرة في السلسلة التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر ، فالزمن منقسيم الى ثلاث مراحل ، الماضي وهو كل سابق على الحال القائم والحاضر هو قائم حالياً وفي حال الحركة ، والمستقبل هو الاتي بعد الحاضر ، ويتميز المستقبل بثلاث سمات، الاول : انه لم يحدث بعد، والثاني:انه حادث لاريب ،وأخيرا إنه لايتوفر بشأن طبيعته إلا معلومات ناقصة[١]

و يمكن تقسيم المستقبل الى:

- المستقبل المباشر ، ويمتد من عام الى عامين منذ اللحظة الراهنة .
- المستقبل القريب ، ويمتد من عام الى خمسة اعوام .
- المستقبل المتوسط ، ويمتد من خمسة اعوام الى عشرين عاماً .
- المستقبل البعيد ، ويمتد من عشرين عاماً الى خمسين عاماً .
- المستقبل غير المنظور ، ويمتد من الان الى مابعد خمسين عاماً .[٢]

أما الدراسات المستقبلية هي ميدان من ميادين المعرفة يزداد به الاهتمام في الدول المتقدمة ويترسخ دورها في عملية صناعة القرارات سواء على مستوى الدول أم المؤسسات الاخرى .[٣]

٢- المعلومات : والتي تعد احدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي لتوضيح مجال العمل نحو المستقبل والتي يمكن تعريفها بانها بيانات تعد ذات قيمة في القرارات الخططية .[٤] ولكن قيمة المعلومات تظهر عندما تكون المعلومات دقيقة من ناحية وتقوم الوحدة السياسية بتحليلها تحليلاً صحيحاً ويمكن من خلاله فهم المستقبل والاحداث المستقبلية اكثر دقة ، من ناحية أخرى.

٣- التنبؤ : هو التوقع للتغيرات التي قد تحدث مستقبلاً وتؤثر باسلوب مباشر أو غير مباشر على نشاط الانسان إلا أنه في جميع الاحيان يحتمل الخطأ او الصح.[١] أوهو محاولة التوصيل الى تصور لخصائص ظاهرة تتسم بقدر من الشمول عبرة فترة زمنية لاحقة اعتماداً على معطيات الواقع الحاضر الذي يصف خصائص هذه الظاهرة .[٢]

ثانياً : الاستراتيجية :

تعد الاستراتيجية المفردة التي أثارت جدلاً واسعاً في الادب السياسي والاستراتيجي ، والسبب في ذلك يعود الى كثرة استخدامها وتداولها في العديد من مجالات الحياة الانسانية من ناحية ، وانها مفردة جديدة قياساً بالمفردات السياسية الاخرى ، من ناحية اخرى [٣]. وان هذه الكلمة جاءت من كلمة (strato) اليونانى والتي تعني(حشد الجيش) وقد مرت بالكثير من التحولات المفاهيمية ، فقد استخدمه (كرستين دي بزات) بمعنى فن الفروسية ،وكذلك استخدمها كل من ميكافيلي وفريدريك

الكبير بمعنى فن الحرب ، والملاحظ هنا ان كلمة الاستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر ،والذي أستخدمها المفكر الفرنسي (جولي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية سنة١٧٨٩ .[٤]

وهنا نلاحظ بأن الاستراتيجية منذ أن ظهرت وأستخدمت في المجال السياسي كانت مرتبط بالعسكرة والحروب وكذلك الفنون القتالية ، ولكن بسبب التطورات التي حصلت في العالم وخاصة بعد الحربين العالميين الاولى والثانية أثرت على الاستراتيجية ووسعت من مفهومها[٥]، وبذلك هناك من يعرفها على أنها ، علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة ، وفي اطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب . [٦]

وبهذا يمكن القول بان الاستراتيجية يجب ان تتوافر فيها شروط وهي ان تتميز بالواقعية في تحديد الاهداف وخاصة الهدف الاساسي وان تكون مبنية على منهج علمي ونظريات علمية وعقلانية ، وان تكون واضحة المعالم ومتكامل الجوانب وان تتسم بالاستمرارية والمرونة .[٧]

وهكذا فإن التخطيط الاستراتيجي هو شكل من اشكال التخطيط تتصور بها الدولة أو المؤسسة مستقبلها وتتخذ في سبيل ذلك بعض الاجراءات والعمليات الضرورية لبلوغ ذلك في المستقبل الذي يمكن التأثير منه وكغيره عما هو عليه في الوقت الراهن .[١]

وهذا يدل على أن كل محاولة للتخطيط الاستراتيجي يجب أن تعتمد على أربعة عناصر أساسية وهي .[٢]

(١) المستقبلية ، أي ضرورة تحديد البدائل التي يمكن اتباعها مستقبلاً .

(٢) العملية ، أى أن تبداء بتحديد الاهداف ثم السياسات وطرائق الوصول الى الاستراتيجيات.

(٣) الفلسفية : التخطيط الاستراتيجي هو اتجاه وطريقة في الحياة ، ولابد للذين يقومون بها ان يقتنعوا بها ويعتمدوا عليها.

(٤) الهيكلية : وهي عبارة عن عملية منظمة تسعي لتحديد الغايات والاهداف والسياسات والاستراتيجيات التشغيلية .

وكل ذلك يدلنا على حقيقه وهي أن التخطيط الاستراتيجي اذا كان يعني التعامل مع المستقبل بالاستناد الى الواقع واستخدام القدرات ، فقد يكون على درجة بالغة من الاهمية ولابد لكل الوحدات السياسية والمؤسسات الاخرى في المجتمع الدولي ان تأخذ به وتعتمد عليه لتحقيق الاهداف.

المطلب الثاني

انواع الاستراتيجيات

هناك العديد من التقسيمات التي أوردها الباحثون لتحديد أنواع الاستراتيجيات التي يجب ان تنظم في الدولة ، ولكن التقسيم العام والاساسي هو ان تقسم الاستراتيجية على انواع خمسة كالأتي :.

أولاً : ألاستراتيجية القومية :

وتسمى الاستراتيجية العليا أوالاستراتيجية الكبيرة[١]، والتي هي تعبير عن تحديد الاهداف الثابتة وغير المتغيرة وتحويلها الى مجال التطبيق ضمن خطط بعيدة المدى وبأستخدام كافة الوسائل الموجودة فعلاً بيد الدولة [٢]، وان الهدف الاساسي من هذه الاستراتيجية هو تحقيق الهدف العام و ألاساسي للدولة [٣] ولكن هنا يجب ان نلاحظ ان الاهداف عادةً تكون على نوعين مختلفين ، أولهما هو الهدف الحقيقي وهو الهدف الذي يكون من حق الدولة أن تحاول لتحقيقها ولكن في واقع الحال لايمكن لها أن تسلك هذا الطريق ، أما الثاني وهو الهدف الواقعي وهو الذي أصبح الوقت ملائماً للبدأ بالخطوة الاولى لتحقيقه .[٤]

ويقول (راول كاستية) ان الاستراتيجية هي الاستراتيجية التي يمكن للدولة أن تتغلب بسببها على جميع القدرات التي تتمتع بها الامة في حال الحرب والسلم .[٥]

وأن هذه الاستراتيجية بسبب شموليتها من ناحية واهميتها من ناحية اخرى ، يجب ان تكون كافة الاستراتيجيات الاخرى في الدولة في خدمتها ، ولايمكن وضع أليةاستراتيجية لاتتفق مع هذه الاستراتيجية [٦] .

والاستراتيجية العليا هي أستراتيجية شاملة تلخص الرؤية الوطنية لتطوير وتطبيق وتنسيق جميع أدوات القوة الوطنية بقصد تحقيق الاهداف الاستراتيجية الكبرى .[٧]

وهكذا نصل الى أن ألاستراتيجية القومية هي الاستراتيجية التي يجب أن تكون حاملاً للهدف الاساسي للأمة وان تستخدم فيها كافة أنواع القدرات والامكانيات في الدولة وان تشارك في وضعها مؤسسات مختصة على نطاق واسع في الدولة ،وكذلك ان تكون لدى المواطن في الدولة القناعة بأن هذه الاستراتيجية تعود بالفائدة عليها .

ثانياً :. الاستراتيجية السياسية :

تهتم هذا النوع من الاستراتيجية بالمهام السيادية الخارجية للدولة ،مثل (الدفاع والامن القومي والعلاقات الخارجية) وكذالك بالمهام الداخلية للدولة مثل الامن الداخلي من خلال الشرطة والقوات الداخلية لحفظ الامن الداخلي والقضاء الذي يقوم بإقرار العدالة ، وكذلك انواع أخرى من المهام السياسية، مثل ادارة المؤسسات السياسية والانتخابات والاعلام والرأي العام ....الخ [١] أي إن الاستراتيجية السياسية هي الاستراتيجية التي توضع من اجل تقوية السياسة العامة داخلياً وتوجيه السياسة الخارجية للدولة للتعامل مع الدول الاخرى في المجتمع الدولي .[٢]

وان الوسائل التي تعتمد عليها الاستراتيجية السياسية بالاساس هي الدبلوماسية والتي هي قوة الاقناع لدى الدولة والاستراتيجية هي قوة الاكراه ، [٣] ومن المهم جداً ان يراعى في وضع الاستراتيجية السياسية مبادىء العدالة والحق والحريات السياسية والدينية ، من اجل أن تكون نابعاً من الشعب وبين المواطنين [٤]. والجدير بالذكر هو أن هذه الاستراتيجية تقوم بوضعها بالدرجة الاولى القيادة السياسية في الدولة من خلال القنوات والمؤسسات لديها .

ثالثاً : الاستراتيجية العسكرية :

في البداية من الضروري الاشارة الى نقطة أساسية ومهمة في هذا المجال وهي إنه لايمكن لأية دولة من الدول في العالم ان تستغني عن هذه الاستراتيجية وان الاستراتيجية العسكرية هي فن وعلم توزيع القوة العسكرية لتحقيق أهداف وطنيةفي السلم والحرب [٥] .

وفي هذه الاستراتيجية يستخدم الفن العملياتي والتكتيك واللذان يختلفان بعضهماعن البعض من ناحية الزمن والجغرافيا .[١]

ويعرف جون فون كلاوزفيتز ، الاسترتيجية العسكرية على إنها فن إعداد المعارك ووضع الخطط اللازمة والملائمة لميدان المعركة .[٢] إذاً فالاستراتيجية العسكرية ترتبط بالسياسة ، وذلك لان الحرب ماهي الا تعبير عن المحاولة لتحقيق هدف سياسي كبير.[٣]

لاشك في ان القوة العسكرية كانت وعلى مدار التأريخ ولازالت العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة الدولة وهي الاساس الذي يرتكز عليه الامن لأية مجموعة بشرية ،[٤] لذلك فان وضع الاستراتيجية العسكرية مهم جداً للدولة والتي هي مدى قدرة الدولة على استثمار مجموع قدراتها الكامنة من عناصر القوة .[٥] والاستراتيجية العسكرية نوعان،النوع الاول هو الاستراتيجية العسكرية الهجومية التي تتخذها الدول القوية والكبيرة لحفظ مصالحها ،أماالنوع الثاني هي الاستراتيجية العسكرية الدفاعية والتي تعتمد عليها الدول الضعيفة من ناحية ، والدول الديمقراطية المحبة للسلام العالمي من ناحية اخرى .[٦]

رابعاً : الاستراتيجية الاقتصادية :

هذه الاستراتيجية توضع من أجل هدفين أساسيين و هما رفع مستوى الدخل الفردي للمواطن وتحسين المعيشة وكذلك لزيادة قدرة وقوة الدولة . ويمكن عد هذه الاستراتيجية بانها مجمل العمليات والاجراءات التي تتخذها الدولة ضمن خطة طويلة المدى لإدارة وتطوير وتنمية القدرات الاقتصادية للدولة من أجل الاعتماد عليها كركيزة لقوة الدولة .[٧]

والمهم في هذه الاستراتيجية هو أن تدرك الدولة أنها حتى وان كانت على السبيل الصحيح يتجاوزها الاخرون إن بقيت على حالها .[٨]

فالتخطيط الاستراتيجي الاقتصادي تعمل على قطاعين أساسيين وهما قطاعات سلعية ، تنتج سلعاً مادياً ، ونظم قطاعات زراعية وصناعية والرى والصرف والتيشيد والبناء والكهرباء ، أما القطاع الثاني هو قطاع الخدمات والتي تنتج سلعاً لامادية ، أي النقل والمواصلات والتخزين والاسكان والمرافق المالية والتجارة والخدمات الاخرى.[١]وبهذا فان الاستراتيجية الاقتصادية تركز على مستوى الدخل القومي والمستوى العام للاسعار وحجم الاستثمار في القطاع العام والخاص و واقع الاستخدام والاجور وحِّدة المنافسة .[٢]

وكل ذلك يدل على إن الاقتصاد أصبح المحور الأساس لقوة واستقرار الدولة ،ومن اجل تعزيزهذه القوة يجب على كل الدول إتباع سياسات إقتصادية شديدة الدقة وتكون مستندة الى العلم والنظريات العلمية في هذا المجال .

خامساً : الاستراتيجية الاجتماعية - الثقافية :

هي الاستراتيجية التي تختص ببحث وتطوير الثقافة وكل الجوانب الاجتماعية التي تتضمن نواحي عدة منها تعليم الشعب والمحاولة لايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية لخلق التوازن والاندماج ، و إنتاج كوادر على درجة عالية من العلم لتغطي جميع جوانب الحياة العصرية .[٣]

- وان المهام التي تتميز بها الاستراتيجية الاجتماعية الثقافية هي .[٤]:
- مهام وانشطة الاسكان والصحة والتخطيط العمراني .
- مهام الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية والمهنية وخاصة الفئة العاملة.
- مهام خاصة بتوزيع الدخول لمصلحة الفئات ذات الدخول المنخفضة .
- مهام خاصة بصيانة وحفظ التركيب الاجتماعي للأسرة .

وكذلك في هذه الاستراتيجية لايمكن أن ينسى البحث العلمي وتعليم الاطفال والشباب والانشطة الفنية والتأريخية .[٥]

وهناك تأثير قوي للأيدولوجيا والثقافة في صياغة الاستراتيجية ونجاح الاستراتيجية ، وكلتاهما تؤثر في صناعة الاستراتيجية الاجتماعية -الثقافية وتنفيذها بطرائق متعددة .[٦]

وقوة السياسة في الدولة مرتبطة بشدة بالعنصر- الاجتماعي - السيكولوجي للقوة ومتداخلة ومترابطة مع العناصر الاخرى ، أما القوة الاجتماعية -السيكولوجية فهي انعكاس للارادة الوطنية والروح المعنوية والشخصية الوطنية والاندماج الثقافي ، ومن خلال هذه القوة يستمر تصميم الدولة وخياراتها المفضلة لتطبيق القوة .[١] ولكن تختلف القيم الوطنية بين المجتمعات المختلفة ،وهذا يتوقف على الثقافة واعتبارات اخرى ، والقيم الوطنية هي تعبيرات عن رؤى جماعية حول مايعتقده الشعب انه يمثل حياة كريمة .

المبحث الثاني

مقومات ومعوقات صياغة تخطيط استراتيجي قومي لأقليم كوردستان

يمر إقليم كوردستان بمرحلة صعبة ومنعطف مهم في تأريخه بل ويشهد حالة من المخاض العسير باتجاه تشكيل كيان مستقل وتشكيل دولة مستقلة وعلى غرار التجارب الاخيرة في تشكيل الدول في اوروبا وأفريقيا فانه بحاجة ماسة اكثر من اى وقت سابق الى التخطيط الاستراتيجي لتحديد وتوضيح الخطوات المستقبلية لهذا الاقليم ، ومن أجل رسم خطة استراتيجية شاملة ومتعددة وناجحة يجب على إقليم كوردستان ان يتمسك بالمقومات الاساسية الداعمة لهذه الخطة وأن يتجاوز المعوقات التي تقف في طريق نجاحها .

المطلب الاول

مقومات صياغة الخطة الاستراتيجية لأقليم كوردستان

بسبب الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها اقليم كوردستان ، هناك مقومات كثيرة يمكن ان يعتمد عليها لوضع وصياغة الخطة الاستراتيجية ومن أهم هذه المقومات :

أولاً : على الصعيد الأمني و العسكري :

يتميز إقليم كوردستان وعلى العكس من سائر المناطق العراقية و المنطقة الاقليمية لها بوضع أمنى مستقر مما أدى الى أن تكون هناك نقطة مهمة للحديث عن الديمقراطية والتحول نحو النظرة المستقبلية ، لذا على اقليم كوردستان ان تخطو خطوات فعلية من اجل الحفاظ على هذا الاستقرار الامنى وعدم إفساح المجال لأي طرف كان أن تؤثر على الحالة الامنية لها ، وأن تثبت ذلك من خلال توحيد قوات البيشمركة بمعايير فنية ومهنية دون التمييز والتحزب ، وعلى أساس الكفاءة وليس المحاصصة والمحسوبية .[١]

ولا يمكن ان نفهم الامن ،فقط بمستوى الامن القومي ، ولكن الامن المجتمعي والامن الانساني أيضا، لهما الاهمية البالغة في كوردستان إذ تعني الامن المجتمعي تأمين المجموعات الاثنية من المخاطر التي تستشفها هذه المجموعات تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها وثقافتها ودينها وعاداتها وهويتها بشكل عام ، اما امن الفرد فيركز على صون الكرامة البشرية وكرامة الانسان وكذلك تلبية إحتياجاته المعنوية والمادية .[٢]

لذلك فان أهم أهداف الاستراتيجية القومية هي حماية مصالح الدولة وبتحقيق اهدافها في الوجود والاستمرار ، أي انها تعمل على حماية ضمان امن الدولة وامن الموطنين المتواجدين ضمن حدودها السياسية .[٣]

ولتحقيق الامن و الاستقرار يجب توحيد المخابرات والاسايش في جهاز وطني مستقل غير تابع لاحزاب أو قوى معينة ، وايضاًعدم استخدام الجيش في النزاعات الداخلية وكل ذلك يجب أن ينظَّم بالقانون .[٤]

وتجدر الاشارة الى أنه لايمكن إجراء نقاش جاد و التوصول الى سياسة واستراتيجية ناجحتين الا اذا كان اولئك الماسكين بزمام السلطة والمتخصصون في شؤون الامن القومي الذين يدعمون القادة ووسائل الاعلام الوطنية التي تراقب هؤلاء المسؤولين والرأي العام الواعي جميعهم مستعدين للمشاركة في الحفاظ على الامن والاستقرار.[١]

لذا فان على حكومة اقليم كوردستان ان تعمل على الحفاظ على الوضع الامني الحالي بكل الوسائل اللازمة من ناحية، والمحاولة لتطويرها وتقويتها من ناحية اخرى، إذ تعتمد ذلك بالدرجة الاولى على الوضع الداخلي والاهتمام المؤسسي- بقوات البيشمركة والؤسسات الامنية الاخرى ضمن خطط مدروسة وقوانين ثابتة .

ثانياً : على الصعيد السياسي :

السياسة هي كيفية ادارة المجتمع ، والادارة هي فن وقيادة وتنسيق ورقابة عدد معين من الافراد بقصد إنجاز بعض الاغراض أو الاهداف ،[٢]

ولكن من الضروري جداً التركيز في هذه الادارة على التخطيط الاستراتيجي بما يوضح تحديد الكيفية التي تمكن الدولة من بلوغ أهدافه مع مراجعة مستمرة للسياسات والخطط.[٣]

فمن أجل وضع سياسات عامة ينبغي على حكومة اقليم كوردستان ان تقوم بحشد كل الطاقات والامكانات السياسية والدبلوماسية حسب القانون الدولي باتجاه الحشد الداخلي للاصلاح الحقيقي والتأييد الاقليمي والدولي في المحافل الدولية للخطواط أللاحقة باتجاه تحقيق مستقبل أفضل لهذا الاقليم ، وكذلك العمل بعقلانية في التعامل مع الحكومة المركزية والاتجاه لحل كل القضايا العالقة بطرق الحوار والمفاوضات وذلك بالاعتماد على فريق تفاوضي متخصص و معتمد على الاختصاصات ،[٤] والاعتماد على وجود تفكير استراتيجي والذي يعني القدرة على تطبيق النظرية الاستراتيجية في العالم الواقعي ، ثم صياغة استراتيجية تخدم بنجاح المصالح الوطنية.[٥] وبهذا يتعين على السياسين ان يتفهموا المصالح الوطنية والسياسية بنظرة كلية ويحللوا التفاعلات والخلافات بين سياسة معينة وسياسات اخرى .[٦]

وبشكل خاص السياسات التي تتبناها الدول المجاورة للاقليم كوردستان لخلق التوتر وأزمة الثقة بين المكونات والاحزاب السياسية .[٧]

ومن الضروري أن يعمل الاقليم على الرسالة او الهدف الذي يرنو اليه وتتوقف ذلك على وجود ثقافة مؤسساتية تعمل وفق منهج عقلاني هادف ومعتمدة على ألاحصاءات والبيانات الموثوقة ،[١] لذا لابد من وجود الرؤية الواضحة بمعنى العام والكيفية المقررة للعمل والاعتماد على المرونة في القرارات السياسية وترتيب الاولويات الاساسية في القضية الكوردية .[٢]

وهناك نقطة استراتيجية وفي غاية الاهمية لايمكن تجاهلها للقضية الكوردية وهي العمل على فتح مؤسسات استراتيجية ذات كفاءات عالية يشرف عليها خبراء متخصصون ، تنظم فيها سير الاتجاه السياسي للأقليم وتعينه على خطواطه المستقبلية .[٣] ومن الجوانب المهمة في تقوية السياسات لأقليم كوردستان هو الاعتماد على ترسيخ القانون والثقافة القانونية في الاقليم والمراقبة المستمرة للقرارات والقوانين التي تصدر منها،[٤] وكذلك ألاعتماد على كتابة دستورللإقليم والتأكيد على الالتزام بها وجعل كل الخطوات في الاقليم تعتمد عليه وتستند اليه ،[٥]ولايمكن ان ننسى التأريخ وما حدث للقومية الكوردية في التأريخ البعيد والقريب لأن الغاية من التأريخ هي معرفة ماذا حدث بالفعل من سياق محاولة اكتشاف وإدراك الروابط العلمية والعلاقات السياسية بين الواقع والاحداث التي يتألف منها ويقوم عليها التأريخ ، ولكن هذا التأريخ لايقدم لنا التفاصيل الدقيقة والمعلومات الكاملة بل يمكن اعتبار التأريخ بأنه انذار مسبق بالخطر وتحذير مبكر من الخطأ.[٦]

ثالثاً على الصعيد الاقتصادي :

تشكل الاقتصاد في عالم اليوم الركيزة الاساسية التي تؤثر في قدرة وقوة الدول سواء أكان للحفاظ على ماهو مطلوب أم لخلق وضع أفضل، فإن عمل حكومة اقليم كوردستان في فلسفة إقتصادية علمية و واقعية يفسح الطريق لإستقلاله وتؤثر بشكل إيجابي على مستقبل و أمن المنطقة وتطور العملية الديموقراطية .[٧]

فالقدرات المادية – الاقتصادية التي تتمتع بها إقليم كوردستان يمكن استثمارها في التخطيط الاستراتيجي، وكذلك عدم تعقيد البناء الاقتصادي في الاقليم ايضاًيسهل عملية التخطيط ويكون عاملاً مساعداً لنجاح الخطة الاستراتيجية .[١]وبالمعنى الجيوبوليتيكي في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لاقليم كوردستان لتأسيس دولة كوردية مستقلة يمكن الاعتماد على الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها كوردستان وبخاصة الاحتياطي من النفط والغاز [٢]، وذلك بتحديد أسس علميه وواقعية بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي الداخلي والاقليمي لاقليم كوردستان مما يجعل من تطوير الجانب الاقتصادي مجالاً لتقوية القدرات التي تتمتع بها اقليم كوردستان .[٣]

فمن الضروري لحكومة اقليم كوردستان أن تخطط بشكل دقيق وعلمي للأستفادة من الوفرة المادية والاقتصادية التي تتمتع بها ،[٤] وذلك بالاعتماد على سياسة اقتصادية متوازنة بين الاعتماد على القطاع العام والخاص ، اي ابقاء اشراف حكومي على القطاع الخاص ، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بالاستناد الى سياسات اقتصادية تصبوا إلى إزدهار قطاعي الصناعة والزراعة والاهتمام بقطاعي النفط والغاز والاهتمام في الميزانية بالاستثمار والتقشف في الاستهلاك والاعتماد على التنمية المستمدامة ، بمعنى اخر التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والسلام ، وكذلك مكافحة الفساد الاداري والمالي وغيرها ...[٥] ومن السياسات الاقتصادية الضرورية التي يجب اتباعها هي المحاولة لجذب المزيد من الشركات النفطية العالمية، بالاخص منها الشركات الامريكية بالحضور الى اقليم كوردستان والحصول على عقود وامتيازات الاستثمارات النفطية بالتركيز على الشركات التي يمتلكها كبار الجمهوريين والديموقراطيين .[٦]

وبهذا نستطيع القول أن على حكومة اقليم كوردستان أن تضع لنفسها خطة إستراتيجية لتنمية الاقتصاد، أو بالاخرى للتنمية الشاملة المستدامة لكافة المجالات الحياة ،[٧] وبالاخص الاقتصادية وذلك بالمحاولة الجدية لخلق كوادر على مستوى عال من القدرة العلمية والخبرة التطبيقية والاهتمام المتزايد بالزراعة بالطرق الحديثة وتطوير الجانب الصناعي ومن ضمن ذلك الاهتمام بالماء والثروة الحيوانية لخفض الاستيراد وزيادة التصدير ، وفوق كل ذلك الاستفادة من النفط والغاز و الثروات الطبيعية الاخرى .

رابعاً : على الصعيد الاجتماعي والثقافي :

إن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والثقافية للمواطنين لايقل اهمية عن الجوانب سالفة الذكر ، لذا فان صغر حجم المجتمع الكوردي في الاقليم ووجود تجانس اجتماعي عال بين مكوناته الاجتماعية

وكذلك وجود قدرات بشرية لم تستغل حتى الأن وهي حاضرة كمادة خام يمكن توظيفها مستقبلاً ،تحسب على إنها من المقومات الاساسية للخطة الاستراتيجية في إقليم كوردستان.[١]

وإن من ضروريات إنجاح الخطة الاستراتيجية والعملية السياسية هي العمل على خلق الحوار الوطني والاندماج بين مكونات الشعب من أجل الوصول الى نقطة الاتفاق ، وان اقليم كوردستان تتميز بهذا التقارب وعليه أن يدعمها ويطورها.[٢] فاالتخطيط الاستراتيجي الناجح تستلزم مستلزمات فكرية وثقافية مؤسسة وفق البحث العقلاني ، [٣] ولكن بشرط أن تكون هذه الأستراتيجية منسجمة تماماً مع القيم الوطنية ومقبولة من منظور الاعراف الدولية .[٤]

لذلك فالإهتمام بالسلم الاجتماعي في المجتمع ونشر ثقافه الحوار وقبول الاخر وكذلك الاهتمام بتقوية النسيج ألاجتماعي ومتانة الاسرة التي هي اللبنة الاولى للمجتمع والاهتمام بالأخلاق والمكارم العالية والتمسك بالقيم السامية والاحتفاظ بالاصالة مع المعاصرة ، ومن ضمن كل ذلك الأهتمام بالروح والحس التراث الكوردي العريق من خلال مؤسسات رسمية ومؤسسات المجتمع المدني ، تكون الطريق الانسب لجعل الشعب الكوردى مقوم ومؤثر إيجابي في مجمل الخطط الاستراتيجية التى تتبناها إقليم كوردستان .

المطلب الثاني

معوقات صياغة تخطيط استرتيجي قومي لأقليم كوردستان

بسبب الطبيعة المعقدة للخطة الاستراتيجية من ناحية، والتعقيدات التى تتسم بها البيئة الدولية والمحلية ،من ناحية أخرى، تكون هناك الكثير من المعوقات و التحديات التى تواجه التخطيط الاستراتيجي ، وان إقليم كوردستان ليس بمنأى عن هذه التعقيدات إضافة الى الخصوصية السياسية والاجتماعية والأقتصادية .... الخ لهذا الأقليم ، لذا يمكن حصر أهم المعوقات التي تعترض طريق الخطة الاسترتيجية في إقليم كوردستان على النحو الأتي ....

اولا : على الصعيد الامني والعسكري :

الحفاظ على الامن الداخلي والخارجي (الأمن الوطني)وبناء مؤسسة عسكرية ذات كفاءة عالية هي من التحديات التي تواجه حكومة اقليم كوردستان ، فقد تواجه الامن القومي تحديات مختلفة ومتنوعة من زمن الى أخر ومن حقبة الى إخرى فهي تحديات فرضتها ، إما الظروف التأريخية وإما الظروف الجغرافية ، فقد تنوعت مابين تحديات سياسية واقتصادية وامنية ، ولكن وفي عصر العولمة زاد التحدي العلمي والتكنلوجي المتمثل بالثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات .[١] وهكذا فان أي استراتيجية تكون خاضعة للتفاعل مع مصالح ألاطراف الفاعلة المحلية وتلقي ردود افعال منها ، ومواجهة الاختلافات داخل المجتمع والمصالح والاطراف المعنية في الساحة الدولية ،[٢]

فيمايتعلق بإقليم كوردستان يعد الامن الوطني من الاولويات الاساسية لتحقيق نوع من المقومات تمثل اساساً للمجتمع وان ضعف الامن الوطني في منظوماته سينعكس على التوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن عملية صناعة القرار لذا فالامن الوطني يحقق كل الابعاد الخاصة.[٣]

لـذلك عـلى إقلـيم كوردسـتان أن تكـون لديـه الرؤيـة الواضـحة حـول القـوة العسـكرية وكيفيـة تطويرها والسبل اللازمة لحفظ الأمـن ،[٤] وان تعمـل عـلى إحـداث تـأثيرات في البيئـة ، أي العمـل عـلى تحقيق نتائج مرغوب فيها واستبعاد ألنتائج غير المرغوب فيها،[٥]

وبهـذا فـان ضـعف الجانـب العسـكري مـن ناحيـة التـدريب وعـدم القـدرة عـلى إسـتخدام التكنولوجياالعسكرية والأسلحة المتطورة من جانـب، و وجـود العنـف المـنظم والعمليـات الإرهابيـة في جنوب العراق ومنها المحاولات الداخلية والأقليمية لخرق أمـن اقلـيم كوردسـتان تمثـل تحـدي ومعـوق واضح على المحاولات التخطيطية لرسم المستقبل في هذا الاقليم .

ثانياً : على ألصعيد السياسي :

المشكلة الأساسية في صياغة الأستراتيجية هي انها اذا كان صانعي السياسة والخبراء الاسـتراتيجيون لايـرون الاشـياء المهمـة التـي تخـص الهـدف المنشـود ، ويتجـاهلون اجـراء تقـويم إسـتراتيجي صـحيح ولايحددون العوامل الاستراتيجية التي يتوقف عليها المستقبل ولايجيدون الاستفادة مـن هـذه العوامـل بشكل صحيح ، ونتيجة لذلك فان سياساتهم وإستراتيجياتهم تبنـي عـلى أسـس خاطئـة وغـير ملائمـة ،[١] وإنعـدام التخطـيط المسـبق في تحديـد وتنظـيم السياسـات ، وفي ظـل غيـاب المؤسسـات الاسـتراتيجية والتخطيط السياسي وكثرة القرارات الفردية غـير المدروسـة وتكـرار الاخطـاء ، أتجـه الاقلـيم الى التخـبط والفوضى السياسية ودخل في صراعات جانبية وتفاصيل غير مهمـة مـع الحكومـة المركزيـة عـلى حسـاب القضية الاساسية ،[٢] وذلـك عـلى الـرغم مـن ان السياسـين الكـورد في العـراق وبعـد ٢٠٠٣ أخـذو وضـع المتلقى للتوصيات والقرارات التي تصدر عن الحكومـة المركزيـة وينسـجون سياسـاتهم وخططهـم عـلى ضوئها ووفقاً لما تقضيه الحالة ، أي إن سياساتهم رد الفعل ذاته .[٣]

إن عدم وجود مركز وطني متخصص للتخطيط الاستراتيجي يهتم بمسـتقبل هـذا الاقلـيم وأفاقـه ، وبالمقابل وجود مراكـز تابعـة للاحـزاب السياسـية وإعطاءالاولويـة للغايـات الحزبيـة فيهـا ، وان خـوف القيادة السياسية من التخطيط ، حيث ان التخطيط قد يؤدي الى تغير لاتحمد عقباه بالنسبة للسلطة السياسية، أصبح المعوق ألأبرز فيه .[٤]

وبهذا يمكن عدَ عدم وجود المؤسسات المتخصصة بالتخطيط الاستراتيجي والاقتراب مـن شخصـنة السلطة والتي تعد خطاء استراتيجي مؤثر وهذا واضح من القرارات التي تصدر مـن السـلطة السياسـية في الاقليم والتي تكون بشكل عام لديمومـة السـلطة فقـط .[٥] فقـد تشـكل عـدم وضـوح رؤيـة صـانعي القرار العليا في تحديد (رؤى وقيم ورسائل) التخطيط الاستراتيجي، واعتماد التخطيط ذات البعد الواحد (من الاعلى- الى- الاسفل) في حين يجب عدم اغفال التخطـيط العكسي- والـذي هـو (مـن الاسـفل –الى- الاعلى) .[١]

وإن إحـدى المعوقـات الواضـحة الاخـرى لصـياغة الاسـتراتيجية في إقلـيم كوردسـتان هـي قلـة المعلومـات الدقيقـة ، فـان غيـاب التقنيـات الحديثـة وتكنلوجيـا المعلومـات ،[٢] وكـذلك عـدم وجـود المؤسسات المتخصصة في ذلك المجال والتي تعمل بشكل حيادي ووفقـاً للمنـاهج العلميـة الحديثـة وان وجـدت امـا مصـبوغة بطـابع الحزبيـة أو غـير مهنيـة ، تكـون معرقـل امـام الصـياغة الاسـتراتيجية في الاقليم .[٣]

وإن عدم توظيف الدبلوماسية والحوار الصريح حول المسائل المتعلقة بالاستقلال والمستقبل، وكذلك توظيف القنوات الداخلية لجمع المعلومات إشكالية من ألإشكاليات التي تعاني منها صياغة التخطيط الاستراتيجي في الاقليم.[٤] فعلى الرغم من الجانب الداخلي لأقليم كوردستان ، هناك معوقات خارجية اقليمية ودولية تعرقل عملية الصياغة الاستراتيجية ، فان ضعف حكومة اقليم كوردستان في علاقاتها الدولية وفي مقدمتها الدول الجوار الاقليمي والدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية لتكون حجر الزاوية لعلاقات كوردستان مع المجتمع الدولي،[٥]وخاصة ان سياسات الامريكية الحالية وخاصة ادارة اوباما تؤكد على وحدة العراق وهي ضد أية محاولة لأستقلال الكورد وتأسيس دولتهم المستقلة،[٦]وهذا تؤكد على ان المعوق الدولي مازال يصر على رفض إعادة لرسم خريطة المنطقة والسماح بتأسيس دولة كوردية تنسف الواقع الجغرافي لمرحلة مابعد الحرب العالمية الاولى.[٧]

وهذا ماتؤكد وجود المحاولات المستمرة على المستوى الاقليمي لحرمان الكورد من إقامة دولة مستقلة ، منها محاولة جرً حكومة اقليم كوردستان الى صراع مسلح للقضاء على كيانها واستقلالها الحالي .وفي مقدمتهم إيران ومنذ العصور التأريخية و لم يرضوا بمحاولات تأسيس دولة كردية مستقلة وسياساتهم مستمرة حتى ألان[٨] .

وبهذا نصل الى ان عدم التوجه الصحيح في السياسات الداخلية لأقليم كوردستان وضعفها في المجال الدولي أثرت بشكل مباشر في قدرة الاقليم على صياغة استراتيجية واقعية وعلمية وناجحة .

ثالثاً :على الصعيد الأقتصادي :

تعتمد قوة الدول والكيانات السياسية على القوة الأقتصادية بالدرجة الاولى وبالتالي فان عدم وجود أساس إقتصادي قوى للدولة يؤثر تأثيراً مباشراً في قوة وقدرة الدولة ومن ثم تؤثر في القرارات السياسية والاستراتيجيات المتبعة في كل الدولة .[١] وتعاني حكومة إقليم كوردستان من الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل التضخم وعدم وجود مستوى معقول لدخل الفرد وعدم القدرة على المحافظة على السيطرة النوعية تحت رقابة لجان حكومية متخصصة من اجل حماية المواطن من إستغلال التجار،[٢] وكذلك فان ضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني في الاقليم على النطاقين الداخلي والخارجي أدت الى الضعف في تأمين الامن الغذائي من الانتاج المحلي،[٣]وهذا على الرغم من ان الاتجاه العام في بنية الانفاق العام هو لصالح النفقات التشغيلية مما ولد زيادة في مستوى الطلب الكلي الفعال.[٤]

ومن التحديات الاقتصادية التي تواجه اقليم كوردستان هي عدم التأكد من الظروف المالية أو مصادر التمويل ، إذ يعتمد الاقليم في معظم مصادر تمويلية على الحكومة المركزية ، كما لا يعمل الاقليم من اجل تأمين مصدر إقتصادي مستقل تقربها من الأكتفاء الذاتي ، مما يهدد اية خطة استراتيجية .[٥]

وان ضعف القدرة الاقتصادية في الاقليم على توليد فرص العمل كنتيجة لإنخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام أدى الى بروز ظاهرة البطالة لفئة من السكان في سن العمل .[٦]

لذا فإن عدم قدرة الاقليم على إستغلال الموارد الطبيعية الموجودة فيه وعدم الاهتمام الدقيق بالثروة النباتية والحيوانية وعدم تخصيص جزء من الميزانية الكلية للاستثمار واعتماده على الاستيراد من الدول الاقليمية والدولية وخاصة لسد الحاجات الضرورية مثل الغذاء ، يكون العامل الاهم الذي يشكل تحديا ومعوقا امام قدرة هذا الاقليم لرسم خطة إستراتيجية للخروج من الوضع الحالي .

رابعاً: على الصعيد الاجتماعي _ الثقافي :

في النظام الديمقراطي تكمن فاعلية السياسية والاستراتيجية في نهاية المطاف في موقف الشعب، هذه حقيقة أساسية ولها إنعكاسات مهمة ، ويبدو أن صانعي السياسة وغيرهم غالباًما يغفلون في إدراكهم هذا وتظل السياسات والاستراتيجيات غير مرتكزة على القيًم الجوهرية للشعب في الدولة وتكون معرضة لخطر عدم الحصول على الارادة الوطنية ، أوفقدان هذه الارادة مع مرور الوقت ،[١] وطبعاً تختلف القيًم الوطنية بين المجتمعات المختلفة ، وهذا مايتوقف على الثقافة واعتبارات أخرى ، والقيم الوطنية هي تعبيرات عن رؤي جماعية حول مايعتقده الشعب انه يمثل حياة كريمة .[٢]

وقد يعاني الاقليم من كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعرقل الخطة نحو المستقبل ، منها المشاكل الداخلية والخلافات الكردية _الكردية التي من الممكن ان تكون معوق امام التوجه نحو تأسيس دولة كوردية مستقلة ، [٣]

وبالتالي فإن عدم الحفاظ على النقائض الموجودة داخل المجتمع الكردي من الناحية الاجتماعية والدينية والثقافية والمحاولة تقريب بين هذه المكونات وتوظيفها في اطار وطني عام وشامل وهو اطار الدولة الكردية،[٤] يشكلان تهديداً لمستقبل الاقليم . وان تراجع الجانب الانساني بشكل عام في الاقليم ،[٥] وعدم الاهتمام بتطوير المناهج التربوية والدراسية للتعليم قبل الجامعي وكذالك التعليم الجامعي والعالي وضعف مواكبه هذه المناهج للتطورات العلمية ومحدودية المستلزمات،[٦]تشكل ايضاً معوقاً امام الإعداد للخطة الاستراتيجية لأنها تحتاج الى كوادر حقيقية وفعالة لوضعها ومن ثم تنفيذها ،إضافة الى ذلك فإن المشكلات الديمغرافية بين المناطق نتيجة تزايد الهجرة من الريف والقرى نحو المدن قد تشكل تحدياً أمام تطبيق السياسات العامة في الاقليم والمدن .[٧]

ومن المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الاقليم هي ضعف الحس والروح القومية وحب الوطن والتمسك به ، مما تؤدي الى عدم التوصل الى اتفاق حول مستقبل ومصير الاقليم ، ومنها ايضاً ضعف الاهتمام بالاسرة والعائلة ومكارم الاخلاق الحميدة التي كانت تتسم بها القومية الكردية في السابق.

الخاتمة

(١) بسبب التعقيدات والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...الخ والتداخل الكبير بين المصالح في العالم ، أصبح التخطيط الاستراتيجي المستند الى التفكير المستقبلي والمعلومات الدقيقة والتنفيذ الصحيح احدى اهم الركائز التي يجب أن تعتمد عليها الدول والكيانات الدولية في العالم .

(٢) الاستقرار الامني الذي يتميز به الاقليم يعد أحد أهم المقومات للتخطيط الاستراتيجي ومن ثم يأتي المقوم الاقتصادي من خلال وفرة المصادر والموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز ومن ثم وجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الخصبة والوفرة من المياه واخيراً السكان من ناحية الكمية والنوعية والذي هو سهل الاستخدام .

(٣) الضعف العسكري في الاقليم من المهارات الفردية وعدم القدرة على استخدام التكنلوجيا العسكرية المتطورة من ناحية وعدم وجود استراتيجية عسكرية واضحة تعتبر معوقا وتحديا يواجه الاقليم في المستقبل وعلى ألاقليم ان يعمل بجد على رفع مستوى الجيش النظامي الموحد والمؤسسي- وفقاً لأستراتيجية عسكرية مدروسة والمستند على الدقة العلمية والتوجهات الواقعية الداخلية والاقليمية والدولية .

(٤) الخلافات الداخلية وعدم الاهتمام بالمراكز العلمية والمؤسسات المتخصصة في جمع المعلومات لتوضيح الرؤية المستقبلية والاندماج الحقيقي بين القادة والخبراء الاستراتيجيين في الاقليم تكون المعوق الثاني الذي تعرقل صياغة خطة استراتيجية قومية شاملة ومن الضروري ان تعمل حكومة اقليم كوردستان على توحيد الرؤية السياسية في الاقليم حول القضاياالرئيسية الداخلية والدولية كافة، وأن يعمل على فتح مؤسسات ومراكز علمية لتوضيح المستقبل والهدف الذي يريد الاقليم تحقيقه .

(٥) التحدي الاقتصادي يظهر كبادرة خطيرة على طريق صياغة الخطة الاستراتيجية في ألأقليم ، ويجب على حكومة الاقليم أن تعمل على استغلال كافة الموارد الاقتصادية والبشرية مستنداً الى خطة استراتيجية اقتصادية لرفع مستوى معيشة المواطنين من جانب ، والمحاولة لزيادة الاستثمار وتقليل البطالة وخلق كوادر عالية المستوى من جانب اخر لتقف الحكومة على قدميها وتقلل استنادها واعتمادها على الدول الاخرى .

(٦) من أهم المعوقات التي تشكل تأثيراً في مستقبل اقليم كوردستان هو فقدان أو التوجه نحو فقدان الروح القومية والحس الوطني والمواطنة و وجود نزعات متنوعة تؤثرفي الوحدة الوطنية ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر الابتعاد عن التمسك بالاعراف والعادات والقيم الكوردية ، وان على حكومة اقليم كوردستان ان تضع لنفسها استراتيجية اجتماعية ثقافية للحفاظ على المجتمع بشكل عام.

(٧) ضرورة إبتعاد القيادة الكوردية عن سياسة (إرضاء جميع الاطراف) سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أو الدولي واتباع استراتيجية محددة وموحدة .

(٨) الخطة الاستراتيجية لايمكن ان تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها وعلى كل المستويات وبكل المواقع الجغرافية وجعل تنفيذ وتطبيق الاستراتيجية من مسؤولية الكل وليست جهة محددة .

(٩) في البيئة المحلية هناك تشكيلة واسعة من المؤثرات الغير الحكومية التي تؤثر في التخطيط الاستراتيجي و يمكن تصنيف هذه المؤثرات الى : مراكز الابحاث ، أوساط أكاديمية ، جماعات المصالح ،منظمات المجتمع المدني و وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية .

(١٠) إن عدم وجود سياسة خارجية واضحة وموحدة ومدارة من قبل مؤسسة أكاديمية و وطنية عالية المستوى ، تعد معوقا أخر من المعوقات التي تعرقل الخطة الاستراتيجية في الاقليم، وإنه من الضروري وجود هيكل دبلوماسي أو مؤسسة مختصة في هذا المجال تعمل على ترسيخ المصلحة العامة في السياسة الخارجية.

(١١) والخطوة الاخيرة في عملية صياغة الاستراتيجية هي المراقبة المستمرة للنتائج ، أو مراجعة الاستراتيجية في أثناء تطبيقها ويجب أن يكون التقويم المستمر رسمياً .

قائمة المصادر

أولا: الكتب العربية:

١- د.ابراهيم محمد بحرالعلوم،النفط والسياسات في العراق الجديد،دار ومكتبةالهلال للنشر و التوزيع،بيروت، الطبعة الاولى ،٢٠٠٨.

٢- د. اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ،مطبعة جامعة الكويت ، الكويت ،الطبعة الثالثة، ١٩٨٤ .

٣- بانكاج غيماوات ، إعادة تعريف الاستراتيجية العالمية ترجمة: معين الامام ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، الطبعة الاولى ،٢٠١١.

٤- التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ،مركز دراسات الوحدة العربية ومركزستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ،٢٠١١.

٥- د.خالدمحمد بني حمدان و وائل محمد صبحي إدريس ، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، منهج معاصر ، دارالياوزي العلمية للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ، الطبعة العربية ،٢٠٠٧.

٦- زكريا مطلق الدوري ، الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الاول ، عمان ، ٢٠٠٥.

٧- د. عبدالقادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤.

٨- أ.د .عبدالناصر محمد علي حمودة ، ادارة التنوع الثقافي في الموارد البشرية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،٢٠٠٥.

٩- فرهاد جلال مصطفى ، الامن ومستقبل السياسة الدولية ، مؤسسة حمدي لطباعة والنشر، السليمانية،٢٠٠٩ .

١٠- د.كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ،١٩٨٨.

١١ - ليدل هارت ، التأريخ فكراً استراتيجياً، ترجمة :حازم طالب مشتاق ، الطبعة الاولى ،١٩٨٨.

١٢ - د.محمدالسيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ،١٩٨٨.

١٣ - د. نعمة عباس الخفاجي و د.صلاح الدين الهيتي ، الادارة العامة ، منظور معاصر ، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٩.

١٤ - هاري أر .يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي ، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الاولى ،٢٠١١.

١٥ - هاريل عبدالمولي طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،٢٠١٢.

ثانيا: الكتب الكوردية:

١- دانا علي صالح البرزنجي ، بروَسةى دروستكردني بريارى سياسي دةرةكي ، جاثةمةني سيما – سليماني ، جاثي يةكةم ،٢٠٠٤ .

٢- د . سردار عزيز ، حكومةت و ساماني سروشتي لةهةريَمي كوردستان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،٢٠١٣.

ثالثا: المجلات:

١- د. عبداللطيف المياح ، المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مجلة الامن ، يصدرها كلية ألامن القومي ، بغداد،العدد (١) ،سنة ١٩٨٦.

٢- د. مازن إسماعيل الرمضاني ، نحو تخطيط سياسي خارجي عربي ، مجلة العلوم السياسية ،أذار ، ١٩٨٨.

رابعا:الاطاريح:

١- منى محمد محمود عمار ، التخطيط الاستراتيجي ، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة ،باشراف الدكتور احمد بهاء الجار ، جامعة المنوفية ، ٢٠١٠ .

خامسا: المقابلات:

١. د.ئوميد رفيق فتاح، دكتوراه فلسفة في الفكر السياسي، جامعة السليمانية، سكول العلوم السياسية ضم ضمال، يوم٢٠١٣/٢/٢٥ .

٢. د. دانا علي صالح البرزنجي، دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،كلية القانون والسياسية،جامعة السليمانية، يوم ٢٠١٣/٢/١٤ .

٣. د.عابد خالد رسول ، دكتوراه فلسفة في النظم السياسية، جامعة السيمانية، سكول العلوم السياسية، ضم ضمال، يوم ٢٠١٣/٢/٢٢ .

٤. د. يوسف صمد كوران، دكتوراه فلسفة في القانون الدستوري، جامعة السليمانية، يوم ٢٠١٣/٢/٢٧.

سادسا:الانترنيت:

١. د. ابراهيم العيسوي ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، سبتمبر، ٢٠٠٠ ، من الانترنيتwww.Egept. 2020.com.

٢. لاكراد بحاجة الى استراتيجية جديدة ، من الانترنيت .

3. http;//www.aawsat.com/lederasp?sect;on=3 and article=69676 and issuen=12354.

٤. الامن الوطني ومستقبل التنمية ، من الانترنيت
http://www.marcpc.uobahdad.cdu.iq/article
٥-بيتروس بيتروسيان ، القضية الكردية في الشرق الاوسط ،من الانترنيت .
http://www.sawtalkurd.blogspot.no/2012/12/blog-post-8329-ntml.
٦-جودت هوشيار،القضية الكردية على الصعيد الدولي ،من الانترنيت.. http://www.kurdsat.tv/axbar.php?id=37and cor=meqalat
٧-جيرمي ستيفنز ، الكرد والتأريخ ، من الأنترنت .
http://www.ahewar.org.debt/show.art.asp
٨-حبيب تومي ، استراتيجية اقامة دولة كردية ، من الانترنيت
http://www.kaldaya.net/Articles/318-dec18.html.
٩-الحلم الطويل ، من الانترنيت من قسم البحوث والدراسات في الجزيرة نت . http://www.vol tairent. Orgl article 91335.html
١٠-د.سامان سوراني ،فلسفةالاستقلال الاقتصادي ومستقبل كوردستان ، من الانترنيت
http://ww.sotalirk.com/printer friendly-article.phe?id=127333..
١١-صافينيازمحمداحمد، مستقبل كوردستان بعد الانسحاب الامريكي من العراق ،ملف الاهرام الاستراتيجي ، من الانترنيت .
٥. http\\www.digital.org.es/artie.aspxqseryal=96399and eid=4710.
١٢-د.صلاح نيوف ،مدخل الى الفكر الاستراتيجي ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ،كلية العلوم السياسية،المكتبة الالكترونية.
١٣-عادل زقاق ، اعادة صياغة مفهوم الامن ، من الانترنيت
http:www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html
١٤-علي طالقاني ،الحركات الانفصالية الكردية شمال العراق ،الاستراتيجية والاهداف ،من الانترنيت
http://www.annabaa.org1nbanews/67211.htm.
١٥-قاسم بلشان تميمي ، التخطيط الاستراتيجي ، من الانترنيت
http//www.sotaliraq.com/mobile-item.php.

الملخص

إن حكومة إقليم كوردستان والوضع المتميزلها من الناحية السياسية الذي تتمتع بها، تؤكد ضرورة التوجه الى وضع خطة إستراتيجية شاملة للتعامل مع الوضع الحالي والمحاولة الجدية للحفاظ عليها ، وكذلك للتعامل مع المستقبل والمحاولة لتحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والامنية المتعلقة بإستقلال الاقليم وتشكيل دولة كوردية مستقلة .

وفي طريق وضع خطة إستراتيجية لإقليم كوردستان هناك مجموعة من المقومات التي تؤيد وتساعد وتسهل العملية التخطيطية ،منها الوضع الامني والعسكري المستقر الذي يمر به الاقليم، وكذلك الوضع الاقتصادي المتميز والمستوى المعيشي للمواطن الكوردي، وأيضا الحالة الاجتماعية والثقافية لإقليم كوردستان المتميز عن الدول الجوار، وعدم وجود مشكلات عرقية ولغوية ودينية وطائيفية.

ولكن وعلى الرغم من هذه الدوافع، هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض طريق وضع الخطة الاستراتيجية التي يجب على حكومة إقليم كوردستان أن تتجاوزها، ومنها العملية الديمقراطية الغير الواضحة والفساد الاداري والسياسي و لاقتصادي ، والتدخلات الخارجية من قبل دول الجوار الاقليمي ، وأيضا المشكلات الاجتماعية المتمثلة بالاقتراب من التفكيك الاسري وعدم التأكيد على العادات والاعراف للمجتمع الكوردي، فعلى حكومة أقليم كوردستان أن تعمل بجدية للإستفادة من الدوافع وتجاوز الصعوبات، من أجل تحقيق مستقبل أفضل لهذا الاقليم .

پوخته

هەرێمی کوردستان وەك هەرێمێکی جیاوازلە چوارچێوەی عیراقی فیدرالدا کە ماوەیەکی زۆرە ئیدارەی سەربەخۆی هەیە وە مەترسی زۆری ناوخۆیی و دەرەکیش هەیە لەسەر ئەم ئەزمونە ، پێویستە کە هەوڵی زۆر جدی بدات بۆ دارشتنی پلانی ستراتیژی گشتگیر کە هەموو بوارەکانی سیاسی، کۆمەلایەتی، ئابوری، ئەمنی، وەگرفتەکانی دەرەکی رەچاوبکات، بۆ ئەوەی توانای مامەلەی لەکەڵ داهاتوودا رووتر بێت.

وە بۆ ئەم مەبەستە حکومەتی هەرێمی کوردستان کۆمەڵێك هۆکاری پاڵنەرو پاڵپشتی هەیە کە دەتوانێت سودی تەواویان لێوەربگرێت لە دارشتنی ئەم ستراتیژە، کە ئەوانیش بریتین لە پاڵنەری سیاسی و ئەمنی کە هەرێم لە بارودۆخێکی ئەمنی باش وپەیوەندی نێودەوڵەتی گونجاودایە، هەروەها پاڵنەری ئابوری و جوگرافی لەگەڵ ئەو بارودۆخەی کە لە لایەنی کۆمەلایەتیەوە ئەم هەرێمە لە عێراق و ناوچەکانی دەوروبەری جیادەکاتەوە کە زۆربەی زۆری دانیشتوانی کوردن وە کێشەی زمان و رەچەڵەك و ئاین و مەزهەب بونی نیە.

بەلأم لەگەڵ ئەمانەشدا کۆمەڵێك ریگری زۆر هەیە کە گرفت بۆ دارشتنی ئەم پلانە دروست دەکات وەك هەبونی گەندەڵی لەزۆربەی دام و دەزگاکاندا وە دست تێوەردانی دەرەکی لەکاروباری ناوخۆیی هەرێم ،لەگەڵ پشت بەستن بەئابوریەك کە زۆرتر لەسەر دەرەوە راوەستاوە و زۆر گرفتی تر کە ئەم هەرێمە دەبێت رەچاوی بکات.

Abstract

The Kurdistan Regional Government and distinctive situation of its political side، Stresses the need to put a comprehensive strategic plan to deal with the current situation and try to keep it serious. As well as to deal with the future and try to achieve the goals of political، economical and security relating to the independence of the region and the formation of an independent Kurdish state.

In the way to put a strategic plan for the Kurdistan Region there are ranges of motives that supports، assists and facilitates the planning process. Including the security and the military stable situation that Region is go through، as well as the distinctive economic situation and the standard of Kurdish citizen living، and also the distinctive social and cultural situation of the Kurdistan Region from neighborhood states، and the absence of problems، ethnic، linguistic، religious and Sectarian.

But despite these motives، there are a range of difficulties and impediments are exposed through the development of the strategic plan، which must Kurdistan Regional Government to exceed، including the non-obvious democratic process، and administrative political and economic corruption، and foreign interventions by regional neighboring countries، and also approaching of social problems of the disassembly of family and lack of emphasis on the customs and mores of Kurdish society، for Kurdistan Regional Government to work seriously to take advantage of the motives and overcome the difficulties، in order to achieve a better future for this region.